

ترجمة من الألمانية

التنوع الديني والتماسك الإجتماعي في ألمانيا

كلمة إحتفالية

يلقيها الوزير الإتحادي الألماني الدكتور فولفغانج شويبله

بمناسبة منح جائزة Eugen Biser

بتاريخ 22 نوفمبر سنة 2008 في مدينة ميونيخ

(يرجى الإلتزام بما يليه المتحدث)

"أوروبا والإسلام – هذه المقابلة لها دائما صبغة متناقضة". بهذه الجملة يبدأ المؤرخ الإيطالي Franco Cardini كتابه العظيم بعنوان "أوروبا والإسلام : تاريخ سوء تفاهم". من يعرف هذه القصة يعرف في نفس الوقت أهمية وصعوبة عملية التفاهم بين المسيحيين والمسلمين وذلك لأن الحروب الصليبية وفتح الجزيرة الإيبيرية أو حصار فيينا تركت أثارها بصفتها أساطير هذا التناقض التاريخي . أما هجمات 11 سبتمبر سنة 2001 والحروب الدائرة في الشرق الأوسط ونزاع الكريكاتير أكسبت هذا التناقض صفة معاصرة . ورغم أن الثقافتين الإسلامية والمسيحية تبادلتا فوائدهما ومكاسبهما في أغلب الوقت فإن الفوارق الفاصلة بينهما هي - كما يبدو للكثير من الناس - الظواهر السائدة

ونظرا لذلك فإننا لا نستطيع أن نبالغ في تقدير الشخصيات الذين نقوم اليوم بتكريمهم وهم : الشيخ غازي بن طلال والشيخ الحبيب علي الجفري والشيخ مصطفى شيريج . فمبادرتهم بعنوان "A common world between you and us" أي "عالم مشترك يربط بينكم وبيننا" قد ربطت شريط الحوار بين علماء المسلمين والمسيحيين ، مما يجعلنا نأمل في تحسين التعايش بين المسلمين والمسيحيين . وذلك لأن هذه المبادرة تضع مبدأ أساسيا ألا وهو مبدأ حب الآخر في محط أنظار التعايش بيننا .

إن الدين يكتسب للتعايش بيننا أهمية أكبر مما يظن بعض الناس ، فالإيمان يستطيع أن يوحد ويربط بيننا . إلا أنه يستطيع أيضا أن يفرق ويفصل بيننا . ويقوم بعض الناس بالكثير من أعمال الخير على أساس إيمانهم . إلا أن البعض

الآخر يؤكد على كلمة "أطيعوا الأرض لكم" تأكيدا مفردا . هذه هيو ازدواجية العامل الديني التي تصوّر "التنوع الديني" والتماسك الإجتماعي" بصفتها تناقضا إجتماعيا .

نحن الأوروبيين كنا نعتبر ازدواجية العامل الديني لمدة طويلة قد إنتهت . فكنا قد فصلنا ديننا إي الدين المسيحي عن الدولة ، وذلك بعد نزاعات طويلة . أما غالبية المجتمعات الأوروبية فتعطي للدين اليوم دورا محدودا في النطاق السياسي . وفي ألمانيا أيضا فإن الدين والدولة منفصلين تماما عن بعضهما البعض .

يعتمد الفصل بين الدين والدولة على مبدأ التحجيم المتبادل لسلطة الدولة وسلطة الدين . نحن كأوروبيين تعلمنا من خلال الحروب الدينية أن لا مجال للتسامح إذا كانت المطالب الدينية مرتبطة بالمطالب السياسية . ولذلك تقوم الدولة الألمانية باحترام السلطة الروحانية للأديان وتؤكد في نفس الوقت على سلطتها في تنظيم الحياة الإجتماعية . كما يضمن القانون الأساسي ، وهو الدستور الألماني ، حرية المؤمنين ويضع في نفس الوقت حدودا لها . أما حرية الدين فلا تعفي أحدا من إلتزامه بالدستور .

إن مبدأ تحديد سلطة الدولة وسلطة الدين بشكل متبادل أدى إلى تأسيس مؤسسات دينية من جهة ومؤسسات حكومية حيادية دينيا من جهة أخرى . إن مبدأ الحياد هذا يعتبر شرطا لا بد من توفّره للتماسك الإجتماعي في عالم متعدد الأديان . وذلك لأنه يخلق الإطار الذي يستطيع الناس ذوي الأديان المختلفة أن يتعايشوا بدون خوف من التسلط الديني من جانب دين واحد . وهذا عامل مهم ، خاصة إذا كان المجتمع مثل المجتمع الألماني يزداد من حيث التنوع الديني نتيجة لوجود المهاجرين من المجتمعات التي فيها الدين الإسلامي هو الدين المسيطر .

إن الوجود المتزايد للإسلام في بلدنا يؤدي لدى بعض الناس إلى شعور الحيرة ، وذلك لأن هذا الوجود يغيّر حياتنا . كما يحترار البعض الآخر لأن المناقشة حول العلاقة بين الدولة والدين قد إستعلت من جديد ، فهم يخشون من أن يحاول المسلمون إزالة تحرر سلطة الدولة عن سلطة الدين . وفعلا ينظر

بعض المسلمين إلى الفصل بين الدولة والدين بنظرة قلق ، وذلك لأنهم يخافون من إزاحة العامل الديني إلى الحياة الخاصة .

إن مخاوف الجانبين ليست لها مبررات ، فهي تعتمد على التفسير الخاطيء للقانون الألماني الخاص بشؤون الكنائس . فالنظام السياسي السائد في الدولة الألمانية فعلا ليس نظاما معاديا للدين . خلافا لما هو الحال في فرنسا على سبيل المثال فنحن لا نطبّق الفصل المطلق بين الدولة والدين . فالدولة تتعاون مع الجماعات الدينية في تنظيم الدروس الدينية في المدارس الحكومية على سبيل المثال . كما تقوم الدولة بإسم الجماعات الدينية العامة بجباية الضرائب الدينية . إن مثل ذلك لا يمكن تصوّره على الإطلاق في فرنسا التي تمارس مبدأ العلمانية بصرامة . وهذا ما يسميه علماء القانون الكنائسي "الفصل الأعرج" بين الدولة والدين في ألمانيا .

إن هذه العلاقة وتفسيرها أصبحت تتطوّر على مرّ القرون . ولذلك فإن صانعي القانون الأساسي إعتبروه شيئا بديها ، حيث تولّوا - فيما يتعلّق بالأديان - الأحكام الجوهرية الواردة في دستور جمهورية فايمار . كما مارسوا ذلك نظرا للأهمية الكبرى التي تكتسبها القيم الدينية للمجتمع المتحرّر . فبعد إنهيار جمهورية فايمار وفضائح الدكتاتورية النازية كانت هناك حاجة إلى وضع أسس تعتمد على القيم المسيحية في سبيل إنشاء نظام سياسي ملتزم بكرامة الإنسان . وحتى اليوم يكتسب العامل الديني أهمية جوهرية في إحياء هذا النظام السياسي ، فالدولة الديمقراطية تعتمد على المقومات التي لا تستطيع أن تخلقها بنفسها . فنظام الحرية يتطلب أن يقوم المواطنون بصياغة حرياتهم ، وذلك على أسس القيم والتوجيهات الأخلاقية الجوهرية . وتتبع المسؤولية من المعرفة بأن الحرية لها حدود . إن الإعتماد على الله يعتبر من الدواعي المهمة لقبول هذه الحدود . كما يمنع الإيمان بالأعلى الذي يصعب على الإنسان الوصول إليه يمنع النزعة الإنسانية للتطلع إلى المزيد . حتى من يجد صعوبة في قبول الإيمان يستطيع إيجاد الأجوبة في أخلاقيات الأديان على مغزى الحياة وكيفية التعايش مع أخيه الإنسان .

كما نجد سهولة أكثر في تحمّل المسؤولية عن أنفسنا وغيرنا ونحن نشعر بالإنتماء إلى الجماعة . وتحقيقا لذلك فلا بد من وجود قيم معينة تربط بيننا

على مستوى إنسانية مشتركة . وهكذا نصل بسرعة إلى القضايا الأساسية مثل مغزى الحياة أو بداية الحياة الإنسانية ونهايتها . إن المعرفة بالإنفجار الأعظم والهويات السوداء لا تعطينا الأجوبة على الأسئلة عن السابق واللاحق ، بل تفسير ذلك نحتاج إلى مساعدة الأديان ، فهي تنقل إلينا المغزى المشترك المهم للشعور بالإنتماء الإجتماعي .

إن دولتنا العلمانية تستعين بقوة الأديان الخالقة لمغزى الحياة . ولذلك تتعاون الدولة مع الجماعات الدينية في تنظيم الدروس الدينية على سبيل المثال . حيثما توصل الأديان التوجيهات والإنتماء تقدّم مساهمة للتماسك الإجتماعي . أما التنوع الديني فهو يعني إثراءً لنا ، وذلك لأنه يوفّر الفرصة لكل فرد للمشاركة في المجتمع مشاركة دينية على أساس المسؤولية الذاتية .

إن التنوع الديني يتحول إلى تحدٍ للتماسك الإجتماعي إذا كان بعض المؤمنين لا يقبلون العلاقات بين الدولة والدين التي تطبقها دولتنا وإذا كانوا يستمدون السلطة السياسية وحتى السلطة المطلقة من مطالبهم الدينية . وبهذا تتعرض الحريات السائدة في مجتمعنا للخطر والخوف من سلطة الغير قد يؤدي بسهولة إلى ردود الرفض .

نفس الشيء يحدث إذا تم عزل جماعات دينية أو إذا قامت هي بعزل نفسها . الحالة الأولى تؤدي إلى التهميش والتمييز والحالة الثانية تكوّن جماعات مغلقة تثير سوء الظن . والحالتان تؤديان إلى التصدعات في المجتمع . كما تظهر العوامل الفاصلة بيننا في مقدّمة الظواهر الإجتماعية وليست العوامل الرابطة بيننا . وإذا باتت مثل هذه العمليات تتواصل فمن الممكن أن تنشأ مجتمعات متوازية وحتى متعارضة .

في ألمانيا وفي أوروبا لا يمكن الحديث عن "صدام الحضارات" . وبشكل عام يتعامل أغلب الناس مع التعدد الديني بكل راحة . يبلغ اليوم عدد المساجد في ألمانيا حوالي ألفي مسجد ولا تدور حول بناء غالبيتها أية مناقشة . لقد تم مؤخرا في مدينة Duisburg إفتتاح أكبر – وكما يقول الكثير – أجمل مسجد في

ألمانيا . ويتوقّر اليوم في ألمانيا لكل مؤمن عدد من المساجد لا يقل عن عدد الكنائس التي تستخدم إستخداماً دينياً .

وفي هذا المجال تتم – رغم كل المناقشات – عملية تطبيع التعامل مع التنوّع الديني . وتتابع الكنائس المسيحية والمنظمات وأيضاً الأفراد هذه العملية بالالتزام كبير ، فهم يحاولون – مثل مؤسسة Eugen Biser - دعم المواقف المتطابقة وفتح طريق الحوار في النزاعات الدينية . إن دعم القواسم المشتركة والتغلب على الفوارق ، كل هذا يشكل المفتاح للتماسك الإجتماعي في بلد يمتاز بالتنوّع الديني . إن هذا هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المجتمعات المتكاملة التي تعتمد على تقسيم العمل ونظام التعددية . ويسمى علماء علم الإجتماع أصطدام المواقف والمصالح المتفاوتة "عمليات التفاهم" . وفي سياق التنوّع الديني نستخدم نحن مصطلح الحوار بين الأديان والحضارات . إن ما تقدّمه الجماعات الدينية في هذا الحوار يكتسب أهمية كبيرة لطريقة التعايش الإجتماعي . فالحوار يقوم بتعزيز القواسم المشتركة للأديان وثقة الناس بالتماسك الإجتماعي . ولذلك تقوم الدولة بدعم هذا الحوار .

إنه لا يكفي الإشارة إلى حسن سلوك الآخر وصرف الأموال على ذلك ، فالحكومة الاتحادية والمقاطعات والبلديات وكل أفراد المجتمع ، يجب على الجميع إقامة علاقات جيدة مع المسلمين في ألمانيا . ويعني ذلك دعم التنوّع الديني وتقديم المساعدة للمسلمين كي يستقروا في ألمانيا . ولهذا الغرض قمنا بتأسيس في سنة 2006 المؤتمر الإسلامي الألماني . والآن يوجد لأول مرة إطار شامل يجتمع فيه ممثلو جميع المستويات مع ممثلي الحياة الإسلامية المتنوعة في ألمانيا .

وفي آخر جلسة عمومية عقدت في شهر مارس إنفقنا على توصيات خاصة بالقضايا الأساسية للتعايش الإجتماعي ، إعتباراً من بناء المساجد وإدارتها وصولاً إلى تدريس الدين الإسلامي . ويؤدي هذا الحوار إلى تكوين مواقف مشتركة في القضايا العملية والمبدئية . إن كل المشاركين في المؤتمر الإسلامي أعربوا بإجماع عن أحترامهم للقانون الأساسي الألماني . كما عبّرت المنظمات الإسلامية عن إلتزامها بمواجهة التطرف وذلك سويًا مع الدولة والمجتمع . هذا ما يظهر مدى فائدة الحوار للتماسك الإجتماعي .

ولكن كل حوار له حدود . بعض هذه الحدود يمكن تغييرها نتيجة لتبادل الحجج . وعلى سبيل المثال فإن المقاطعات تسمح الآن بدفن المسلمين بناء على الطريقة الإسلامية . إلا أن هناك حدوداً أخرى لا يمكن تغييرها . هذا ينطبق على الإبتعاد المطلق عن أي شكل من أشكال التطرف . ويقوم الدستور الألماني بحماية وضمان حقوق كل من يعيش هنا بصرف النظر عن المنشأ واللون أو الدين . كما ينص القانون الأساسي على تساوي الحقوق بالنسبة للنساء والرجال وكذلك الحق في حرية التعبير وأيضاً حرية المعتقدات الدينية ومنها الحق في عدم إعتناق أي ديانة أو التحول إلى ديانة أخرى . إن هذه الأحكام لا يجوز أن يلغىها أحد ولا عن طريق الإشارة إلى الخصائص الثقافية أو الدينية . كما أن إتباع الأحكام الملزمة تعتبر شرطاً أساسياً للتماسك الإجتماعي في كل مجتمع .

وأيضاً بالنسبة للشروط القانونية التي تفرضها دولتنا على عملية التعاون معها يوجد القليل من المرونة . فإعتماد الجماعات الدينية أو الهيئات العامة إعتقاداً قانونياً مرتبطاً بشروط ، وذلك يتم لأسباب وجيهة . وذلك لأن عملية الإعتقاد لا تمثل عملية سياسية بل تعتبر عملية لمنح الإمتيازات القانونية عن طريق الشراكة الوثيقة مع الدولة ، مما يتطلب توفّر شروط خاصة . وبناء على المادة 140 للقانون الأساسي وإستناداً إلى المادة 137 لدستور جمهورية فايمار فمن شروط منح صفة الهيئة الرسمية ضمان الإستمرارية . كما تتطلب الإجراءات القضائية التي تمارسها المحكمة الدستورية الأتحادية توفّر إحترام القانون والدستور .

أما بالنسبة لمبدأ الحياد فإن السلطات المختصة في المقاطعات الألمانية لا تتحقق من توفّر إحترام القانون والدستور لدى الجماعة المتقدمة بالطلب بل على أساس سلوكها . وهذا ما يأخذ المزيد من الوقت ، فمقياس الإستمرارية لا يسمح باتخاذ قرار آخر . ومن يحاول خلق الإنطباع بسبب عدم إرتيابه بأن المسلمين يتعرضون للتمييز من قبل الدولة الألمانية فهو بذلك يعرض عملية التفاهم للخطر . فمن لا يقبل تطبيق القانون الساري للجميع يرفض التماسك الإجتماعي .

إن رفض الإجراءات القانونية ، مع كل إحترام للنقد ، يعتبر إشكالية ، وذلك لأن هذا يؤدي إلى دعم الأحكام المسبقة في صفوف المسلمين وفي باقي المجتمع ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم الثقة ويضر بقبول التنوع الديني ضررا مستمرا .

نحن جميعا يتوجب علينا أن نساعد على التغلب على مثل هذه الصعوبات . فالدولة ترغب في إستقرار المسلمين في ألمانيا ، كما تريد أن يؤسسوا مؤسساتهم الراسخة في نظامنا المتحرر . ولذلك أنا مسرور بأن المؤتمر الإسلامي يشجّع الكثير من أفراد مجتمعنا على الإلتزام بهذه الأهداف . ولكن في آخر المطاف الأمر يعود إلى المسلمين أنفسهم . فإذا لم يريدوا الإكتفاء بتسامحهم في ألمانيا وأوروبا بل يريدون المشاركة في العملية الإجتماعية مشاركة تامة فيتوجب عليهم أن ينظموا أنفسهم وفقا للقانون الساري المفعول .

ولا يعني ذلك أن الدولة تريد تحويل الإسلام إلى مؤسسة كنائسية ، فالقانون الدستوري الألماني الخاص بالشؤون الدينية يوقر الكثير من الإمكانيات في كيفية تنظيم الأديان والدخول في الشراكة مع الدولة . ومن الأمثلة الجيدة على ذلك نجد التجارب النمطية في مجال تدريس الدين الإسلامي في ألمانيا ، فهي تظهر أن الدولة تأخذ الفوارق القائمة بين الإسلام والكنائس المسيحية على محمل الجد وأن الدولة مستعدة للتفاهم مع المسلمين . إلا أنه يتعين على المسلمين أيضا أن يقطعوا الشوط الأكبر من الطريق ويتكيفوا إلى حد ما مع معطيات الوطن الجديد .

هذا ما يفرضه القانون علينا . وهذا ما يفرض علينا إحترام الثقافة والتقاليد المسيحيتين التي يعتمد عليها قانوننا الدستوري المتحرر الخاص بالشؤون الدينية . إنها ليست الأقليات بل الغالبية أيضا التي تستحق الإحترام . فبدون إحترام الآخر لا يمكن إعتبار التنوع الديني قيمة مثرية . نحتاج إلى ثقافة التبادل والإستماع والإحترام المتبادلين . وهذا ما ينطبق علينا في ألمانيا وأيضا على العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في أوروبا وفي العالم أجمع .

ولهذا السبب بالذات فإن مبادرة "العالم المشترك" تدعوني للأمل ، فهي ليست الرد المرجو على كلمة البابا بينديكت السادس عشر التي ألقاها في مدينة

ريغنسبرج فقط ، بل هي الإستجابة لطلب الكثير من الناس نحو تحديد مكانة الإسلام في عصر التغيرات أيضا .

إن عملية العولمة تجبرنا جميعا على تحديد مكانتنا . والصراعات الجارية داخل الإسلام ومع الإسلام تعتبر في نفس الوقت جدلاً حول دور الإنسان في العصر الحديث . وفي هذا الجدل يفترض علينا أن نناقش نحن الأوروبيين فرضية علماء الإسلام القاضية بأن المجتمع الغربي يمتاز بصورة مفرطة بالعقلانية الإقتصادية وتغير القيم . لا أحد يجبرنا على قبول هذه الفرضية ، ولكنه يفترض علينا أن نفكر فيما إذا كان من المستبعد ألا نخسر من خلال عملية العلمنة الكثير من القيم المفيدة . إن هذا الموقف قد يؤدي إلى إنفتاح حديد نحو الأديان وأيضا إلى إكتشافنا لما يحمله الإسلام من القيم ومنها الحياة الحافلة بالمعتقدات الأخلاقية أو أهمية مكانة الأسرة . كما يتوجب علينا قبول الإسلام كجزء من واقعنا . إضافة إلى ذلك يجب علينا بذل المزيد من الجهود لمتابعة عملية إستقرار المسلمين في ألمانيا وأوروبا .

من جهة أخرى يواجه مسلمو أوروبا تحدي تحديث مفهوم الإيمان ، فهذه العملية أساسية لإندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية المعاصرة . إن الإسلام يجب عليه أن يتخذ طابعا أوروبيا إلى حد ما ، وذلك إذا كان المسلمون يريدون أن يشاركوا في الحياة الإجتماعية بصفتهم مسلمين أوروبيين وألمان – وبمناسبة وجودنا في مدينة ميونيخ – مسلمين في مدينة ميونيخ . وهذا يعني أيضا التخلي عن المطالب الإجتماعية أو السياسية المطلقة .

وإذا تغلبنا على هذه التحديات فسنضيف باباً جديداً لتاريخ أوروبا والإسلام . وفي هذه الحالة فإن المزيد من التنوع الديني لا يثرينا فحسب بل سيعزز التماسك الإجتماعي في ألمانيا أيضا . وتحقيقا لذلك نحتاج إلى القدوة الحسنة والرواد من المفكرين والمبدعين : أي رجال الدين مثل الذين نقوم بتكريمهم اليوم .